جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٩)

رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى

"الجزء الأول: خلفية أساسية"

مارس ٢٠٠٢

شكر وتقدير

شارك فى هذا البحث فريق مكون من:

- أ.د. محمود محمد عبدالحى الباحث الرئيسى
- أ.د. إجلال راتب العقيلى
- أ.د. مصطفى أحمد مصطفى
- أ.د. فادية محمد عبدالسلام
- أ.د. محمد عبدالشفيع عيسى
- أ.د. سلوى محمد مرسى
- أ.د. مجدى محمد خليفة
- ومن المساعدين:
  - أ. عبدالسلام محمد عوض
  - أ. نجلاء علام
  - أ. صالح عزب حسن

ومع أن هذا العمل الذى بين أيدينا ملك لهؤلاء جميعا، إذ هو ثمرة جهدهم وفكرهم، إلا أن الباحث الرئيسى يتوجه إليهم جميعا بالشكر والتقدير على هذا الإنجاز داعيا الله عز وجل أن يكون فيه ما ينفع الناس والوطن. كما يتوجه الباحث الرئيسى بالشكر والتقدير لسكرتارية مركز العلاقات الاقتصادية الدولية على تحمل مشقة الكتابة والتصحيح على الحاسب الآلى، وهى مهمة ليست يسيرة.

كذلك يتوجه الباحث الرئيسى بالشكر والتقدير لإدارة المعهد، وللجنة البحوث، ولمركز التوثيق والنشر، على ما ساهم به كل منهم فى إخراج هذا العمل على الصورة التى يجدها القارئ بين يديه.

المحتويات

شكر وتقدير

المحتويات

تقديم

الفصل الأول : رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها ومستقبل التنمية. ١

- البيئة الدولية: ماهيتها والقوى الفاعلة فيها ١
- المفاهيم: ٣

العولمة ٤

التنمية البشرية ٦

القدرة التنافسية ٩

حرية التجارة والتعاون الاقتصادى ١١

النمو الموجه بالصادرات ١٣

التكنولوجيا ١٤

- المتغيرات ١٥
- استنتاجات بشأن فرص التنمية وتوجهاتها المستقبلية ١٩
- هوامش الفصل الأول ٢١

الفصل الثانى : العولمة .. المفهوم والأبعاد والتكيف. ٢٣

- العولمة: المفهوم والتجليات ٢٧
- العولمة .. التكيف مع الترتيبات العالمية متعددة الأطراف ٣٢
- العولمة وترتيب البيت المصرى: ٣٤

على المستوى المحلى الكلى العام ٣٥

على مستوى السياسات ٣٥

على مستوى القطاعات ٣٥

على مستوى التعاون الإقليمى والدولى ٣٦

ختام الفصل ٣٧

- قراءات ومراجع للفصل ٤٠

الفصل الثالث : الشركات متعدية الجنسيات .. طبيعتها وأنشطتها وانعكاساتها. ٤١
- ماهية الشركات متعدية الجنسيات ٤٢
- أهم خصائص الشركات متعدية الجنسيات ٤٣
- علاقة الشركات متعدية الجنسيات بالدولة الأم والدولة المضيفة ٤٦
- أشكال الشركات متعدية الجنسيات ٤٩
- أشكال مستحدثة فى نشاط الشركات متعدية الجنسيات ٥١
- وضع الشركات متعدية الجنسيات فى الاقتصاد العالمى ٥٢
- الأبعاد الاقتصادية والسياسية للشركات متعدية الجنسيات ٥٥
- هوامش الفصل ٦١
- ملحق إحصائى للفصل ٦١
الفصل الرابع : مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها. ٦٥
- مفهوم التنافسية وأسسها النظرية ٦٦
- مؤشرات المنافسة الدولية وأساليب قياسها: ٦٧
مؤشرات الاقتصاد الكلى ٦٨
مؤشرات التنافسية للاقتصاد الجزئى ٧٦
مؤشرات التنافسية للأنشطة الاقتصادية ٨١
- رؤية لبعض سياسات تعزيز القدرة التنافسية فى العالم والواقع المصرى ٩٠
- هوامش الفصل ٩٦
- ملحق للفصل ٩٨
الفصل الخامس : البعد التكنولوجى فى القدرة التنافسية (مدخل نظرى وإشارات تطبيقية للخبرة اليابانية). ٩٩
- المناظرة بين المدخل الليبرالى والمدخل الاستراتيجى ١٠٢
- رواد المدخل الاستراتيجى ١٠٤
- نظرية النمو الداخلى وأهمية البحث والتطوير ١٠٥
- التجديد الفكرى: من الاقتصاد القياسى إلى الاقتصاد السياسى ١٠٦
- نظرية دورة حياة المنتج ١٠٨
- التكنولوجيا والتنافسية .. خبرات ودروس من التجربة اليابانية ١٠٩

- الدروس المستفادة (مداخل لتنمية القدرة التنافسية المصرية) ١١٣
- هوامش الفصل ١١٨
الفصل السادس : الخدمات والعولمة .. تحرير تجارة الخدمات في إطار الجات. ١١٩
- مفهوم الخدمات والتجارة الدولية فيها ١٢٠
- تطور التجارة الدولية للخدمات وملامح تحريرها ١٢٢
- القدرة التنافسية لقطاع الخدمات المصرى ١٢٥
- الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات وآثارها على الدول النامية ١٢٨
المبادئ الأساسية ١٣٠
أثر الاتفاقية على الدول النامية ١٣٢
- آثار الاتفاقية على بعض القطاعات فى الاقتصاد المصرى ١٣٤
آثار الاتفاقية على الاقتصاد المصرى عامة ١٣٤
أثر الاتفاقية على قطاع النقل البحرى ١٣٧
أثر الاتفاقية على صناعة الدواء ١٤٠
اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وأثرها على قطاع الدواء ١٤٢
آثار الاتفاقية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات ١٤٥
- هوامش الفصل ١٤٩
الفصل السابع : التجارة وحركة رؤوس الأموال مع التركيز على الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر. ١٥١
- اتجاهات التجارة الخارجية ١٥٢
تطور الميزان التجارى ١٥٢
هيكل الواردات السلعية ١٥٣
التوزيع الجغرافى للواردات السلعية ١٥٤
الهيكل السلعى للصادرات ١٥٦
التوزيع الجغرافى للصادرات ١٥٧
- حركة رؤوس الأموال ١٥٨
أشكال الاستثمارات الأجنبية ١٥٨

- الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ١٦٠
- التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ١٦٤
- هوامش الفصل ١٦٧
- ملحق إحصائى للفصل ١٦٨
خاتمة ١٧٦

تقديم

ما من شك أن مصر الدولة والمجتمع لم تكن ــ ولن تكون ــ فى وقت من الأوقات بمعزل عن تفاعلات ومتغيرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى دوائر محيطها الإقليمى والعالمى، ودوائر انتمائها التى لا تنفصل فيها شخصيتها عن العروبة والإسلام فى حين أن موقعها الجغرافى وتاريخها الحضارى يضيف إلى انتماءاتها دائرة أفريقية وأخرى آسيوية وثالثة عالمية. ولم تكن هذه الحقيقة مؤثرة على تاريخ مصر القديم والحديث فى علاقاتها الإقليمية والدولية فقط، وإنما امتد هذا التأثير أيضا إلى التفاعلات المحلية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، عبر هذا التاريخ الطويل وأيا كان نظام الحكم والاقتصاد الذى ساد بها.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا غرو إذن أن تتعدد وتتنوع دوائر التعامل والتعاون الخارجية لمصر مع مختلف مكونات المجتمع الدولى سواء كانت هذه المكونات دولا أم تكتلات إقليمية أم مجموعات ومنظمات على هذا المستوى أو ذاك. ولما كانت مجالات وأشكال التعامل والتعاون مع هذه المكونات متنوعة وتختلف فى طبيعتها والتزاماتها والنتائج التى تترتب عليها، فضلا عن احتمالات تعارض هذه الالتزامات والنتائج خاصة فى المجالين الاقتصادى والسياسى، يصبح من الضرورى أن تخضع تعاملات مصر، وأشكال تعاونها، مع العالم الخارجى لدراسات متعمقة تهدف إلى استكشاف جوانب التكامل والتناقض بين الدوائر المختلفة لهذه التعاملات والأشكال بحيث يمكن اقتراح ما يدعم جوانب التكامل ويتجنب مواطن التناقض، وإن استحكمت هذه الأخيرة يصبح من الضرورى تطبيق معايير موضوعية (استراتيجيا وعمليا) لأولويات دوائر الحركة ومجالات التعامل والتعاون وأشكال وآليات كل منهما.

غير أننا نسترعى الانتباه ــ ابتداءً ــ إلى أن "شخصية مصر" الدولة والمجتمع بأبعادها والتزاماتها المتعددة، وبمسئولياتها الوطنية والقومية والإقليمية والعالمية، لا تترك مجالا لأن يكون استبعاد أى من دوائر ومجالات التعامل والتعاون الخارجى ضمن النتائج التى يمكن أن تنتهى إليها مثل الدراسة التى بين أيدينا. فقدر السياسة المصرية وواجبها أن تنشط على مستوى هذه الدوائر والمجالات مجتمعة، وذلك أمر نسلم به ونشجعه مبدئيا على أن يكون محكوما بالهدف العام لتعظيم العائد الوطنى والقومى من علاقات مصر الخارجية، وتعزيز قدراتها على التفاعل الإيجابى مع

التغيرات الإقليمية والعالمية المصاحبة للمد المتزايد للعولمة وما تتيحه من فرص وما تفرضه من تحديات. ولاشك أن تحقيق هذا الهدف العام وإن كان يفرض عدم استبعاد أى من دوائر ومجالات التعامل والتعاون مع العالم الخارجى إلا أنه يحتم إخضاعها لأولويات والتنسيق بينها خاصة إذا ما اتخذت العلاقات شكلا اتفاقيا يرتب حقوقا والتزامات متبادلة بين أطرافها.

فى هذا الإطار تقع دراستنا هذه التى تسعى إلى تقديم "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى" بهدف دعم جوانب التكامل بين هذه الدوائر كلما أمكن ذلك، والوصول إلى معايير تحدد أولوياتها، وأولويات مجالات التعامل والتعاون، من وجهة نظر الأهداف المحلية والقومية لمصر الدولة ومصر المجتمع بحيث تعين هذه المعايير على تجنب احتمالات التناقض والتعارض بين التزامات مصر تجاه تلك الدوائر ووفقا لمجالات التعامل والتعاون المختلفة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم ثقافية. وإذا ما حققت الدراسة هذه الأهداف، ولقيت استجابة فى فكر وعمل صناع القرار ومتخذيه، تكون هذه خطوة هامة فى اتجاه تفعيل حقيقى، يستند إلى أسس واقعية، لأشكال ومجالات التعامل والتعاون مع الدوائر المختلفة لحركة مصر فى علاقاتها الخارجية.

وفى ضوء طبيعة موضوع الدراسة وتشعب أبعادها، فقد استقر رأى فريق البحث على القيام بها على مرحلتين أساسيتين: الأولى تقدم خلفية أساسية للوصول إلى رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون المصرى الخارجى، وذلك فى الجزء الأول. أما الجزء الثانى فيركز على تقييم فعالية الدوائر المتعددة للتعاون المصرى مع الخارج بأشكاله المختلفة واستشراف مستقبل هذا التعاون. وطبقا لخطة العمل، يقتصر المنتج البحثى للعام الحالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ على الجزء الأول، بينما سيكون الجزء الثانى محل اهتمامنا فى العام القادم بإذن الله.

وفى إطار كون هذه المرحلة الأولى تركز على الخلفية الأساسية فقد تم تقسيم هذا الجزء الأول إلى سبعة فصول الأول منها له صفة تمهيدية حيث يقدم رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها وانعكاساتها على مستقبل التنمية، وذلك من خلال تناول بعض المفاهيم والمتغيرات الأساسية ذات الصلة بخصائص البيئة الدولية وتوجهاتها. أما الفصل الثانى فيولى اهتماما خاصا لمفهوم العولمة، وأبعادها وسبل التكيف مع الترتيبات العالمية متعددة الأطراف. ويعنى الفصل الثالث بتوضيح

طبيعة الشركات متعدية الجنسيات وأنشطتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بينما يركز الفصل الرابع على مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها من خلال قراءة تحليلية نقدية لهذه المفاهيم والمؤشرات، مع الاهتمام بتحديد موقع مصر طبقا لهذه المفاهيم والمؤشرات. ويواصل الفصل الخامس الاهتمام بالقدرة التنافسية من منظور مناقشة البعد التكنولوجى لها، مع إشارات تطبيقية، تستند إلى دروس الخبرة اليابانية، بهدف طرح ما يمكن أن يكون مدخلا لتفعيل البعد التكنولوجى فى رفع القدرة التنافسية لمصر.

أما الفصلين السادس والسابع فيجمعهما إطار محاولة استكشاف الوضع النسبى للاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى من خلال قطاع الخدمات وما يرتبط به من حقوق الملكية الفكرية (الفصل السادس) وتدفقات التجارة وتحركات رؤوس الأموال (الفصل السابع).

وعلى هذا النحو يكون هذا الجزء الأول من الدراسة قد أسهم فى تقديم العناصر الرئيسية التى ترسم الخلفية الأساسية لتقديم رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون المصرى متعدد الأطراف والأشكال من خلال تقييم فعالية الدوائر والأشكال واستشراف مستقبلها (وذلك هو موضوع الجزء الثانى من الدراسة والمتوقع القيام به خلال العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمشيئة الله).

الفصل الأول

رؤية عامة للبيئة الدولية ومتغيراتها ومستقبل التنمية

ما من شك فى أن تناول أبعاد الإطار الاستراتيجى لدراسة تقدم "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى" يستدعى التعرف على واقع ومتغيرات البيئة الدولية التى تنشأ وتتطور فيها هذه العلاقات، ولما كانت هذه الأخيرة لا يجب أن تتخذ لها مسارا بمعزل أهداف المجتمع فى تحقيق تنمية شاملة ومتواصلة يصبح من الضرورى استشراف مستقبل هذه التنمية فى ضوء خصائص البيئة الدولية ومتغيراتها. ومن ثم فإن محور اهتمام هذا الفصل هو تقديم بانوراما وصفية تحليلية لهذه البيئة ومتغيراتها، ثم تقديم بعض الملاحظات الأساسية حول انعكاس هذه البيئة على فرص التنمية وتوجهاتها المستقبلية.

البيئة الدولية: ماهيتها والقوى الفاعلة فيها

المقصود بالبيئة الدولية هو ذلك الإطار الإقليمى والدولى الذى تدور فيه مختلف العلاقات بين الدول، وهو إطار يتحدد بقوانين وأعراف دولية، وبمنظمات ومؤسسات إقليمية ودولية، وبمحتوى العلاقات الدولية، وأخيرا بتوزيع عناصر القوة بين الدول أطراف هذه العلاقات. ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا ما ذهبنا إلى أن هذا المحدد الأخير كان وما زال هو الأكثر فاعلية فى تحديد ملامح الإطار الإقليمى والدولى للعلاقات بين الدول، ومن ثم خصائص ومقومات البيئة الدولية والمتغيرات المؤثرة فيها. يؤيد ذلك أن ما تزخر به الساحة الدولية من تكتلات اقتصادية، تأخذ أشكالا متنوعة ولا تخل من درجات متباينة من التكتل السياسى، ما هو فى حقيقة الأمر سوى ترتيبات تستهدف استجماع عناصر للقوة الاقتصادية والسياسية والثقافية (بل والعسكرية فى بعض الأحوال) لتتمكن الدول أطراف التكتل من التأثير فى البيئة الدولية ومتغيراتها خدمة لمصالح هذه الدول.

ولعل دور علاقات القوى فى تشكيل البيئة الدولية والتأثير على المتغيرات الفاعلة فيها يقدم تفسيرا مقبولا لمحاولات تنميط هذه البيئة، منذ ما يربو على عقد من الزمان، فى إطار تلك الظاهرة التى يصطلح على تسميتها بالعولمة. وتعد الليبرالية الاقتصادية وما يرتبط بها من نظم اقتصادية تقوم على آليات السوق هى القاعدة الرئيسية لهذا التنميط، ويقوم على حراستها ثالوث "صندوق النقد الدولى ــ البنك الدولى ــ منظمة التجارة العالمية". وما كان لهذه القاعدة أن تسود البيئة الدولية وتشكلها، وبالتالى ما كان للعولمة فى ثوبها الحالى أن تكون، لولا ذلك التحول من النظام الدولى ثنائى القطبية إلى نظام دولى وحيد القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتربع على قمة العالم من حيث استحواذها على عناصر القوة الاقتصادية السياسية العسكرية.

ولا نجانب الصواب إذا ما قلنا إن انفراد الولايات المتحدة بمركز القيادة والتوجيه منذ بداية تسعينات القرن العشرين وإن كان هو العنصر الحاسم فى الزخم الهائل الذى تلاقيه العولمة إلا أنه فى نفس الوقت من أهم عوامل افتقاد الأسس الواضحة لتحديد كنه هذه الظاهرة، كما أنه من أهم عوامل تشويه نموها. وليس أدل على ذلك من هذا الانفصال بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ــ بينما الأصل أنهما متلازمتان ــ الذى يمكن رصد دلائل عليه ليس فى دول نامية فقط (حيث تغض الولايات المتحدة وتوابعها الطرف عن ممارسات قمعية لهذا التيار أو ذاك طالما أن النظم الحاكمة تدور فى فلك العولمة بمفهومها الأمريكى) ولكن أيضا فى عدد من الممارسات والقضايا داخل الدول المتقدمة ذاتها (خذ مثلا ذلك الحظر المفروض فى معظم هذه الدول ــ إلى حد التجريم والإرهاب ــ على مناقشة منطلقات ودعاوى الحركة الصهيونية).

هذا فضلا عما أتت به هذه الظاهرة من انتهاك لسيادة الدول (الضعيفة طبعا) بدعوى التدخل لأسباب إنسانية، وهو تدخل تمارسه دول متقدمة (تحت مظلة الأمم المتحدة أو خارجها) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لمعايير يجمعها خطان رئيسيان هما تأمين المصالح الخاصة لهذه الدول، وحصار وتصفية أى فرص لظهور ونمو نمط حضارى مخالف للنمط الغربى عامة والأمريكى خاصة.

وفى سبيل تحقيق هذين الهدفين ليس هناك ما يمنع القوى المسيطرة فى "النظـــام الدولـــى" السائد منذ بداية تسعينات القرن العشرين من تبنى المبدأ ونقيضه فى نفس الوقت علـــى ســـاحات مختلفة إقليمية ودولية. فحرية التجارة قاعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولكـــن انتهاكـــها ـــ فـــى صور شتى من الحمائية الجديدة ـــ حق للكبار إذا ما هددت هذه الحرية مصالحهم، والديمقراطيـــة هى الرسالة التى تأخذ الولايات المتحدة ـــ ومن ورائها حلفائها ـــ على عاتقها أن تنشـــرها بيـــن دول العالم النامى ودول المعسكر الشرقى السابق ولكن لا مانع من قهر إرادة الشعب الفلســـطينى (بل وإبادته) انتصارا لاستعمار استيطانى ومبادئ أيديولجية عنصرية سافرة ومقنعـــة، ولا مـــانع أيضا من الشطط والتزييف والادعاءات الكاذبة والتشهير وازدواج المعايير باســـم مبـــدأ حمايـــة الأقليات (عرقية كانت، أم دينية، أم سلوكية) إلى حد الإرهاب السياسى والاجتمـــاعى لحكومـــات وأغلبيات جماهيرية فى عديد من الدول هنا وهناك.

فى هذه البيئة الهلامية أخذت تتوالى على مجتمع الدول والشعوب مفـــاهيم ومصطلحـــات ومعايير جديدة، وإن لم يكن جوهرها ومحتواها منبتا الصلة بجذور وأصول ضاربة فـــى أعمـــاق متباينة للزمن، كما حدثت تغيرات جذرية فى الأهمية النسبية للمتغيرات الفاعلة، ســـلبا أو إيجابـــا، فى المجالات المتعددة للعلاقات الدولية. وفى فصل تمهيدى يصعب بلا شك استنفاد كل ما يمكـــن أن يقال بشأن بعض من هذه المفاهيم والمتغيرات، ناهيك عن الإحاطة بها جميعا. ومن ثم لا مفـــر فى هذا المقام من الاختيار من بين هذه المفاهيم والمعايير والمتغيرات، والتركيز بشأن كل منـــها، على ما يخدم أهداف الدراسة التى بين أيدينا. وهى أهداف تتمحور حول استكشاف معالم الإطـــار الاستراتيجى لدراسة وتقييم علاقات التعاون المصرى الخارجى متعدد الأطراف والأشكال.

المفاهيم:

نتناول هنا أهم ما نراه من مفاهيم ذات صلة بفرص وأشكال التعاون الدولى فى المجـــالات الاقتصادية ، سواء بالنسبة لمصر أو غيرها من الدول، وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلـــى: العولمـــة، التنمية البشرية، القدرة التنافسية، حرية التجارة والتعاون الاقتصادى، النمو الموجـــه بـــالتصدير، التكنولوجيا. ونظرا لأن معظم هذه المفاهيم سيرد فى صلب الدراسة، فى الفصول التالية، فضـــلا

عن أن البعض منها يكاد يكون مستقرا فى الأدبيات ذات الصلة، فإننا نكتفى هنا بتناولها على نحو شديد التركيز:

العولمة: على الرغم من أن هذا المصطلح وافد حديث على الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ــ فعمره فى الاستخدام لا يكاد يتجاوز مستهل العقد الأخير من القرن العشرين ــ إلا أن تمحور العديد من مفاهيم العولمة[1] حول الأبعاد الاقتصادية الدولية، (متمثلة فى التجارة الدولية السلعية والخدمية، وحركة رؤوس الأموال فى شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وما يرتبط بذلك من انتقال للمعارف الفنية وأساليب الإنتاج، وأنشطة الشركات عابرة القوميات) والتغيرات الحادثة فى الأهمية النسبية لكل منها، من شأنه الإشارة بقوة إلى أننا أمام مصطلح جديد لمضمون، أو جوهر، قديم نسبيا إذا سلمنا فعلا بأن العولمة تتمحور حول هذه الأبعاد الاقتصادية.

بيد أنه قد يكون من الأوفق أن ننظر إلى العولمة كمصطلح جديد لمضمون، أو جوهر، وإن لم تتضاءل فيه أهمية الأبعاد الاقتصادية (ومن هذه الزاوية فهو قديم نسبيا) إلا أنه يتجاوز هذه الأبعاد إلى آفاق سياسية واجتماعية وثقافية وعلمية وتكنولوجية أصبحت تطوع لها، وتخدمها، مساحات متزايدة من العلاقات الاقتصادية الدولية (خاصة العلاقات المالية التى أصبحت فى مركز الصدارة داخل هذه العلاقات الاقتصادية الدولية). وليس أدل على ذلك من أنه على الرغم من اعتماد مبدأ حرية التجارة إطارا للعلاقات الاقتصادية الدولية على النحو تعكسه أحدث تطورات اتفاقيات الجات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى، يتصاعد الاتجاه لإخضاع التجارة الدولية لشروط اجتماعية وسياسية (مثل عمالة الأطفال، واستغلال المرأة، وحقوق الإنسان، والإرهاب) ولشروط بيئية الكثير منها يتجاوز القدرات التكنولوجية المتاحة للدول النامية، واستخدام الحصار الاقتصادى لتحقيق أهداف سياسية معينة.

إن إخضاع فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية لمثل هذه الشروط الاجتماعية والسياسية والبيئية، فضلا عن تغذية وتدعيم التحول لاقتصاد السوق والخصخصة فى ظل النفوذ المتزايد للشركات متعدية الجنسيات فى مختلف مناحى الحياة، والثورة المتصلة فى مختلف العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية فى مجالات الإنتاج والمعلومات والاتصال والمواصلات، كلها عوامل تسبغ

على العولمة التى نتحدث عنها الآن أبعادا تتجاوز مجرد التدويل المتزايد للأنشـــطة الاقتصاديـــة، لتشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية[٢] على نحو ما تقره وتقبله القـــوة المســيطرة (الولايات المتحدة وحلفائها) على الساحة العالمية.

وربما يكون من أدق ما يعبر بإيجاز عن كنه العولمة وأهم معالمها ما جاء فـــى التقريـــر الدولى للتنمية البشرية (١٩٩٩) الذى يذهب إلى أن "العولمة ليست جديدة، ولكن العصر الحالى لـــه سمات مميزة تتلخص فى أن تقلص بعدى الزمان والمكان واختفاء الحدود من شأنهما ترابط حيـــاة الشعوب على نحو أعمق، وأكثر كثافة، وأسرع من أى وقت مضى ... والعولمـــــة هـــى عمليـــة تتجاوز تدفقات النقود والسلع إلى اعتماد متبادل ومتنامى بين شعوب العالم، وهى ليســـت مجـــرد إدماج اقتصادى وإنما أيضا ثقافى وتكنولوجى، علاوة على أسلوب الحكم والإدارة"[٣].

وأيا كان مفهوم العولمة وأبعادها، وأيا كان ميزان حسناتها وسيئاتها، وأيا كان التفاوت بيـــن حظوظ الدول من مغانمها ومغارمها، فقد أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن، وليـــس مـــن الحكمـــة، تجاهلها كظاهرة عامة، ولا تجاهل متغيراتها الفاعلة فى مجالات الحياة المختلفة.

ولكن عدم تجاهل مثل هذه الظاهرة ومتغيراتها والتفاعل الإيجابى معها شـــىء والانبـــهار العاجز المستكين أمامها شىء آخر. فإذا كان من المطلوب والمرغوب فيه أخـــذ هـــذه الظـــاهرة ومتغيراتها فى الاعتبار، والتفاعل الإيجابى معها بالإصرار على المشاركة فى صياغـــة وإعـــادة صياغة أطرها وقواعدها والعمل على الاستفادة القصوى من الفرص التى تتيحها، والعمـــل علـــى تلافى آثارها السلبية وهى كثيرة، فإن من المطلـــوب والمرغـــوب فيـــه أكـــثر ألا تقـــع الـــدول والمجتمعات فريسة الانبهار والاستكانة لهذه الظاهرة ومتغيراتها وكأنها قدر محتوم لا فكاك منـــه، فمعنى ذلك الانصياع لمتطلبات الحياة، فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة والسياســـية والتكنولوجية، فى ظل نموذج حضارى وحيد (النموذج الغربى) تسعى فيه قلة مـــن الـــدول إلـــى التزود باستمرار بمقومات الازدهار وبفرص متنوعة ومتجددة للتخلص من مشكلات عديدة لديـــها من خلال الهيمنة على الكثرة الغالبة من أعضاء المجتمع الدولى.

وفى سياق الحديث عن العولمة ووسائلها ومنجزاتها يحلو للكثيرين الحديث عن "القرية الكونية"، وكأنما الثورة التكنولوجية المتواصلة فى مجالات المواصلات والاتصالات والمعلومات كافية بذاتها لاختزال ما بين الدول والمجتمعات القومية والوطنية من تفاوتات اقتصادية واجتماعية وعمرانية، وتبادل لا متكافئ، وتباينات سياسية وثقافية وقيمية، إلى مستوى ما هو مألوف من هذه التفاوتات والتباينات داخل قرية مصرية أو إنجليزية أو هندية ... الخ. هذا فى حين أن لهذه الثورة وجه آخر، يكاد يدركه الجميع ولكن الأصوات التى تنبه إليه شبه ضائعة وسط ضجيج المفتونين بهذه الثورة.

هل نستطيع أن ننكر أن هذه الثورة التكنولوجية المتواصلة لا تزيد فقط من سيطرة الإنسان على الطبيعة بمواردها المختلفة وإنما تمكن أيضا ــ وعلى نحو متزايد ــ من تركيز مقومات السيطرة والتحكم فى البشر وتوجيههم فى أيدى قلة قليلة من الدول، بل وفى أيدى حفنة من الأفراد داخل هذه الدول[٤]، فكيف يمكن علاج التفاوتات المتنامية فى الدخول والقدرات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات فى هذه القرية الكونية؟ وكيف تصان حريات وخصوصيات الأفراد والمجتمعات فى ظل هذه "القرية الكونية"؟ وإذا كان الحفاظ على التنوع البيئى فى بؤرة اهتمامات عصر العولمة، فكيف السبيل إلى الحفاظ على التنوع الحضارى بأبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية؟ هل تكون التنمية البشرية هى السبيل إلى ذلك كله؟

التنمية البشرية: ربما لا يكون من قبيل المصادفة أن يتزامن طرح مفهوم التنمية البشرية مع بروز العولمة على الساحة الدولية (فى بداية تسعينات القرن العشرين) كمصطلح وكعملية مركبة لتغيرات اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية وعلمية وتكنولوجية تقودها قوى الليبرالية الجديدة معتمدة على تحالف مالى/علمى/تكنولوجى/معلوماتى غير مسبوق فى تاريخ البشرية.

فهل يمكن اعتبار طرح مفهوم التنمية البشرية واستراتيجيتها وسياساتها رد فعل لقوى سياسية واجتماعية ــ دولية بالدرجة الأولى من خلال منظمة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائى ــ هالها ما لهذا التحالف من مخاطر تهميش فئات وجماعات متزايدة من البشر سواء فى مجالات العمل والإنتاج أو فى توزيع عائد هذا العمل والإنتاج؟ ومن ثم تقع التنمية البشرية فى إطار مواجهة هذه المخاطر أملا فى حصارها داخل حدود دنيا إن لم يكن تلافيها تماما. أم أن طرح

مفهوم التنمية البشرية واستراتيجيتها وسياساتها يأتى داخل سياق العولمة ممكنا لـــها وللتحالفـات القائدة لها ومكرسا لتجميد المواقع النسبية للدول والمجتمعات على الساحة العالمية بحيث لا تتغـير عما آلت إليه منذ انفراد الولايات المتحدة، اعتبارا من منتصف ثمانينات القرن العشرين، بـــالتربع على قمة العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا؟ **من الصعوبة بمكان ترجيح أى من هذين الاحتمالين:**

- فالتنمية البشرية كمفهوم (عملية توسيع خيارات الناس) وكاستراتيجية (تمحور عملية التنميـة حول الناس، فهى تنمية الناس بالناس ومن أجل النـــاس) وكآليـات (توسـيع فـرص النفـاذ، والمشاركة، والتواصل) توحى بأنها تقع فـــى إطـار مواجهـة مخـاطر العولمـة والتحـالف المالى/العلمى/التكنولوجى/المعلوماتى الذى يغذى هذه العولمة ويتغذى عليـــها. ويقـع تقريـر التنمية البشرية الدولى لعام ١٩٩٩ فى هذا الإطار حيث اتخذ من العولمة موضوعه الرئيســـى من منطلق إضفاء وجه إنسانى على هذه العولمة من خلال التأكيد على الحاجة الملحة لتوســيع قاعدة اقتسام فرصها وفوائدها من جهة، ولفت الانتباه إلى المثالب والأخطار التى تنطوى عليـها هذه العولمة مع تلمس سبل مواجهتها والتغلب عليها[٥].
- والتنمية البشرية فى التطبيق (كأولويات وسياسات وبرامج عمل) توحى بقوة ــ حتـــى الآن على الأقل ــ أنها فى خدمة التمكين لعملية العولمة مع الاحتفاظ بالمواقع النسبية للقوى الفاعلـة والمتلقية فى غمار هذه العملية. يدل على ذلك، أولا، أن هذه التنمية البشـــرية، فـــى التطبيـق، موجهه أساسا ــ إن لم يكن كلية ــ إلى غير الدول الغربية المتقدمة التى تقود عملية العولمـــة. وثانيا، أن هذه التنمية تؤهل الناس فى دول العالم النامى لقبول العولمة والتفـــاعل معـها عنـد مستوى لا يتجاوز استيعاب هذه العملية واستهلاك نواتجها والترويج لها، أما بلوغ مواقع التـأثير فى هذه العملية والتأثير فى مساراتها فيبدو أنه أمر بعيد المنال فى ظل الأولويات الحالية للتنميـة البشرية وسياساتها وبرامجها. وثالثا، أن التنمية البشرية تلقى على حكومات الدول النامية أعبـاء علاج الآثار السلبية للعولمة، خاصة انتشار البطالة والفقر والتهميش وتدهور البيئة، مع توظيـف ذكى لفكرة إعادة تخصيص الموارد والنفقات لهدف مزدوج شقه الأول تقليص التزامات الـــدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية، وشقه الثانى تقليص فرص امتلاك هذه الـــدول لعنـاصر قـوة (عسكرية، وعلمية/تكنولوجية بصفة خاصة) تتيح لها التأثير فى التوازنات الإقليمية أو العالمية.
- أن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية، وهو أمر مرغوب فيه بشدة ولا خـــلاف عليـه، فـى الدول النامية يتطلب توجيه نفقات عامة متزايدة لخدمات التعليم والصحـــة والمرافـق العامـة

ولبرامج مكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية، فى الوقت الذى تسفر فيه متطلبات العولمة ونتائجها حتى الآن عن تقلص الموارد العامة فى هذه الدول بفعل الخصخصة، والإعفاءات الضريبية لتشجيع القطاع الخاص الوطنى والأجنبى، وتخفيض الرسوم الجمركية فى إطار تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات الجات. وهذا التناقض يقلص، من جهة، فرص قيام حكومات الدول النامية بدور فعال فى المجالات التى تمكن هذه الدول من اللحاق بركب الدول المتقدمة (خاصة مجالات البحث والتطوير)، ويجبر هذه الحكومات ــ من جهة أخرى ــ على تلمس المعونات المالية والفنية، بل والاستثمارات، من جانب الدول المتقدمة والمنظمات الدولية (وكلها تروج للعولمة وتغذيها) فى تقديم هذه الخدمات والبرامج التى تلعب دورا حاسما فى تشكيل وعى البشر وقدراتهم وتوجهاتهم، ومن ثم تؤثر فى هويتهم وانتماءاتهم.

لا ينتقص هذا من قدر التنمية البشرية وقناعتنا بأنها تتويج لفكر وأدبيات التنمية، وبأنها تستوعب كل ما سبقها من أفكار ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هو استرعاء للانتباه إلى مخاطر تفريغ هذه التنمية من مضمونها، وهى مخاطر تتزايد كلما كانت مقومات هذه التنمية وتوجهاتها مرتبطة بعجلة العولمة وخادمة لها على حساب ارتباطها بالواقع المحلى والقومى وبدراسات وخطط علمية وواقعية لتطوير هذا الواقع وإكسابه قدرة النمو المتواصل والتفاعل الإيجابى مع متغيرات العصر محلية كانت أم إقليمية أم عالمية. **وربما يكون من أهم ما يساعد على تفعيل التنمية البشرية وضمان تواصلها أمورا ثلاثة:**

أولها أن يدرك الكافة أن "عملية توسيع خيارات الناس" دالة فى توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج السلعى والخدمى لتوفير متطلبات إشباع الحاجات الإنسانية، وفى درجة التقدم التكنولوجى وليس مجرد استخدام آلات ومعدات وأساليب إنتاج مستوردة ذات محتوى تكنولوجى متقدم، وفى تنمية قدرات البشر من خلال التعليم والتعلم والثقافة على تمحيص البدائل المختلفة والاختيار الرشيد من بينها، وفى الحفاظ على القدرات البشرية من خلال الرعاية الصحية بكل مستوياتها وربما قبل ذلك من خلال توفير بيئة نظيفة آمنة. وإذا كان أول ما يتبادر إلى الذهن أن هذا المتطلب الأخير ينصرف إلى البيئة الطبيعية، فلا مفر من أن نضيف إلى ذلك البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، محليا ودوليا، باعتبار أنها عامل حاسم فى تهيئة الظروف المناسبة لتنمية القدرات البشرية وحسن الاستفادة منها.

وثانى هذه الأمور أن تعمل استراتيجية التنمية البشرية وسياساتها وبرامجها على التصاعد المستمر بالقدرات البشرية للمجتمع إلى المستويات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية الطبيعية والمكتسبة، وتنمية هذه المزايا فى إطار ديناميكى محليا وإقليميا وعالميا، مما يستدعى بالضرورة استكمال هذه المزايا بتطوير نظم الحكم والإدارة وما يرتبط بها من قواعد قانونية وتنظيمية وإجرائية ونظم للمعلومات واتخاذ القرارات على المستويات المركزية والمحلية، وعلى المستويات الكلية والوسيطة والجزئية، وصولا إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية تسمح بالتفاعل الإيجابى مع متغيرات البيئة الدولية والحصول علي نصيب عادل من الفرص التى تتيحها العولمة والحصاد التنموى لهذه الفرص.

وثالث هذه الأمور، أن التنمية البشرية تظل ضربا من الأمانى والطموحات المحبطة طالما أن السلم والأمن الدوليين، بل وأيضا السلم والأمن المحليين على مستوى الدولة الواحدة، تنتهكهما قوى البغى والعدوان سواء كانت هذه القوى دولا أو جماعات إرهابية. ومن ثم فإن التنمية البشرية لا تنفصل عن استتباب الأمن والسلم على المستوى الدولى وعلى المستوى المحلى، ولا يكفى فى هذا السبيل أن يكون الحديث عن التنمية البشرية، وما يرتبط به من توجهات وسياسات، موجها الدول النامية دون الدول المتقدمة، وإلى المستضعفين فى الأرض ــ دولا كانوا أم جماعات أم أفراد ــ دون المتجبرين فيها.

القدرة التنافسية: ربما يكون من نتائج الزخم الذى أخذته العولمة الاقتصادية منذ مطلع تسعينات القرن العشرين أن اعتبار المزايا النسبية أساسا تقليديا لتفسير التبادل الدولى فى مجال السلع والخدمات كاد يتوارى ليفسح المجال للحديث عن المزايا التنافسية باعتبارها محددا لقدرات الدول على المشاركة فى الاقتصاد العالمى وقدر ما تجنيه من ثمار، أو ما تتحمله من أعباء، هذه المشاركة. وهذه المزايا ما هى إلا تعبير عن القدرة التنافسية للدولة والتى يمكن تعريفها بأنها محصلة تفاعل وأنشطة القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومدى قدرتها على توظيف تراكم المعارف والعلوم والمعلومات ووسائل الاتصال، بهدف ضمان نمو متواصل فى مستوى معيشة المواطنين من خلال أنشطة الإنتاج والتوزيع فى إطار الأسواق المفتوحة محليا وعالميا.

وعلى الرغم من أن المزايا التنافسية ليست منبتة الصلة بالمزايا النسبية (بل يمكن بشيء من التحليل بيان أن الأولى اشتقاق متطور من الثانية) إلا أنه يمثل نقلة كيفية في فهم وتفسير الأوضاع النسبية للدول أطراف المعاملات الاقتصادية الدولية بكل مكوناتها (وليس مجرد تجارة السلع والخدمات) وما يعود على كل منها من هذه العلاقات.

ولعل أهم ما يميز هذه النقلة أنها، من جهة، تدفع بالعامل البشرى إلى مركز الصدارة في فهم وتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية ونتائجها بالنسبة لمختلف الدول، فمفهوم المزايا التنافسية يتجاوز المفهوم التقليدى للمزايا النسبية (وإن كان لا ينفيه) ليفسح مكان الصدارة لعوامل الحكم والتنظيم والإدارة، ووضع السياسات والقدرة على تنفيذها، والتقدم فى مجالات العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع قواعدها واستخداماتها، ومن ثم تكون المزايا التنافسية للدولة محصلة لقدرتها التنافسية كما تحددها هذه العوامل مجتمعة. ولما كانت هذه كلها عوامل تتصل اتصالا وثيقا بتنمية قدرات البشر وفتح أوسع الأبواب أمامهم للمشاركة فى التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلا غرو إذن أن تواكب ظهور مصطلح المزايا التنافسية، والقدرة التنافسية، مع بدء احتلال التنمية البشرية مركز الصدارة في فكر وأدبيات التنمية.

ومن جهة أخرى فإن أهم ما يميز الانتقال من مفهوم المزايا النسبية إلى مفهوم القدرة التنافسية وما يترتب عليها من مزايا تنافسية، أنه يقدم تفسيرا لمجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وليس لمجرد جزئية التجارة الدولية ضمن هذه العلاقات، ومن ثم فهو تفسير يستوعب المد العالمى فى انتقال رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة وفى نشاط الشركات متعدية الجنسيات. فإذا ما أخذنا ذلك فى الاعتبار، علاوة على الأبعاد السياسية والمجتمعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية التى ينطوى عليها مفهوم القدرة التنافسية، نجد أيضا أن الحديث عن هذه القدرة وما يترتب عليها من مزايا تنافسية يأتى منسجما مع سياق العولمة ومتطلباتها.

ورغم ما ينطوى عليه مفهوم القدرة التنافسية، وما يترتب عليها من مزايا تنافسية، من تطور كيفى فى تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية بكل مكوناتها، إلا أن التعبير عن هذه القدرة بمقاييس ومؤشرات يتسع، كما سنرى[٦]، ليشمل أبعادا إدارية وتنظيمية واجتماعية كثيرا ما يكون

تقييمها محملا بأوجه انحياز سياسية و/أو ثقافية مع أو ضد هذا البلد أو ذاك. وباعث هذا الانحياز أن مقاييس ومؤشرات القدرات التنافسية للدول تلعب دورا متزايدا فى توجيه حركة رؤوس الأموال الدولية وأنشطة الشركات متعدية الجنسيات، ومن ثم فى تحديد فرص هذا البلد أو ذاك من الاستفادة من العولمة الاقتصادية.

حرية التجارة والتعاون الاقتصادى: تعتبر "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات"، المعروفة اختصارا باسم الجات، هى الإطار العام الذى من خلاله تتم عمليات تحرير التجارة منذ عام ١٩٤٧. ومن المعروف أن هذه الاتفاقية خضعت للتعديل والتطوير من خلال سبع جولات تفاوضية (بخلاف تلك التى أنشأت الاتفاقية الأصلية عام ١٩٤٧) آخرها جولة "أوروجواى" التى اختتمت فى أبريل ١٩٩٤ وأسفرت عن تلك الاتفاقيات السارية منذ مطلع عام ١٩٩٥ والمنظمة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، مع إنشاء منظمة التجارة العالمية لتراقب تنفيذ هذه الاتفاقيات وتعمل على فض ما قد ينشأ بشأنها من منازعات[٧].

وفى ضوء هذه الاتفاقيات فإن مفهوم حرية التجارة ينصرف دوليا إلى امتناع الدول عن الدعم المباشر لصادراتها وإزالة كل القيود على انسياب السلع والخدمات بين الدول باستثناء الرسوم الجمركية التى يتم الإبقاء عليها (لأغراض تمويل الموازنات العامة للدول) ولكن مع التخفيض التدريجى لها إلى حدود تنتفى منها بواعث الحماية أو المنع، وباستثناء الاشتراطات الصحية والبيئية والأمنية على ألا تتجاوز ما هو ضرورى وفقا لمواصفات قياسية معلنة ومتفق عليها. كما ينصرف مفهوم حرية التجارة داخل الأسواق المحلية للدول إلى عدم التمييز بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة لا فى المعاملة الضريبية ولا فى اشتراطات ومواصفات التوريد فى المناقصات العامة أو فى التسهيلات الائتمانية، علاوة بطبيعة الحال على عدم التدخل الحكومى على نحو يخل بعمل آليات السوق خاصة فى تحديد الأسعار وتخصيص الموارد المادية والمالية والبشرية.

ولتعزيز فعالية اتفاقيات الجات فى تحرير التجارة فقد حرصت هذه الاتفاقيات على تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية بين الدول الأعضاء، بحيث تسرى المعاملة التفضيلية التى تمنحها دولة عضو لأى دولة أخرى على كافة الدول الأعضاء، ولا يستثنى من ذلك سوى المعاملات